Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (5)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (5)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

دور المراجعة الخارجية في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية وتقويم الأداء المالي بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية

بشري ضو البيت عمر علومة

جامعة بحري – كلية العلوم الادارية – قسم المحاسبة

المستخلص

تناولت هذه الورقة دور المراجعة الخارجية في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك بغرض الإجابة على الأسئلة التالية هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. هدفت الدراسة لمعرفة الأسواق المالية والتعرف علي طبيعة عملها والاستراتيجيات والآليات المستخدمة فيها. توصلت االدراسة للنتائج الآتية: تسهم المراجعة الخارجية في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية الخاصة بالقرارات الاستثمارية لتقويم استمرارية المشاريع الاستثمارية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. التزام المستثمر وتحليله للقوائم المالية التي تم تحسين خصائصها يؤدي إلى رفع كفاءة قرارات الاستثمار للمؤسسات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. أوصت الدراسة بالآتي: على مكاتب المراجعة والمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية الاهتمام بمحددات دور المراجعة الخارجية في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. ضرورة تطبيق المبادئ والمعايير والتعليمات الصادرة من الهيئات المختصة والجهات المعنية لرفع مستوى المراجعة الخارجية وتحسين مستوى أداء القوائم المالية بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: قائمة الدخل, التدفقات النقدية, كفاءة القوائم المالية.

مقدمة

تقوم المراجعة الخارجية بدور هام وفعال لخدمة العديد من الطوائف ذات العلاقة بالقوائم المالية، وذلك لإبراز المصداقية على المعلومات المحاسبية، والتي تمثل أهمية كبرى لمستخدمي القوائم المالية لترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية، ودراسة سلوك أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، الكفاءة يمكن اعتبارها أنها القدرة التي يتمتع بها الفرد وتعطيه إمكانية الإنجاز للمهام الموكلة إليه بما يحقق الأهداف المقصودة، وذلك باستخدامه المتاح لديه من إمكانات مادية وبشرية، يلاحظ في السنوات الأخيرة تذبذب أسواق المال – فتأثرت معظمها بالأحوال الاقتصادية في العالم. خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ايلول 2001م فأثر ذلك على أداءأسواق المال المحلية والإقليمية والدولية كبورصة نيويورك، وطوكيو، ولندن، ورغم ضعف آثارها نوعاً ما خاصة في دول العالم الثالث، كالسودان – كما أن معظم الأسواق تعاني من قلة الاستثمارات والمستثمرين قد يكون احد أسباب ضعف ودور آلية هذه الأسواق في جذب الاستثمارات وتمويل المشروعات. لكن ذلك يتطلب تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية.

إن غياب الاستراتيجيات وعدم وجود القوائم المالية المنشورة والمدققة من قبل المراجع الخارجي بصورة فعالة، قد لاتمكن هذه الأسواق المالية من القيام بدورها الكامل والفعال في جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال. أن القوائم المالية المضللة التي تنشر في أسواق المال. قد يكون واحده من الأسباب التي أدت إلي انهيار كثير من المنشات المالية, لذا تم وضع إعتبار لتقويم الأداء المالي للإستفادة منه في صياغة الإستراتيجيات, وبالتالي فإن تقويم الأداء يرتبط عادة بمعايير ترتبط بدورها بدرجة مستوى الأداء المرتفع أو المنخفض والتي من خلالها يتم تقرير درجة الأداء، وبعبارة أخرى فإن درجة الكفاءة يتم حسابها من خلال مقارنة مستوى الأداء الكائن وبين مستوى الأداء الذي يجب أن يكون.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1. **الأهمية العلمية (النظرية)، وتتمثل في:**

ا- مساهمة الدراسة في تحديد مفهوم دور المراجعة الخارجية وآثارها وكيفية تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية لترشيد القرارات الاستثمارية، بإجراء مزيداً من الدراسات في هذا المجال.

ب- دراسة محددات دور المراجعة الخارجية وآثارها في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية لترشيد قرارات الاستثمار.

2. **الأهمية العملية (التطبيقية)، وتتمثل في:**

ا- بيان تأثير دور المراجعة الخارجية في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية يساعد إدارة شركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وترشيد قراراتها الاستثمارية وتقويم أدائها.

ب- مساعدة المحللين الماليين في زيادة كفاءتهم في التحليل المالي، والجهات المسؤولة في وضع معايير المراجعة الخارجية.

مشكلة الدراسة

معاناة كثير من أسواق المال من قلة الاستثمارات والمستثمرين قد يكون احد أسباب ضعف دور الأسواق وخاصة في الدول النامية، وإن عدم وجود الاستراتيجيات وعدم توفر المعلومات الكافية وانعدام الشفافية التامة وخاصة عند مراجعة القوائم المالية المنشورة من قبل المراجعة الخارجية قد لا تمكن الأسواق المالية من القيام بدورها في جذب الاستثمارات. وان القوائم المالية المضللة التي تنشر في أسواق المال قد تكون سبب انهيار كثير من المنشات المالية الموجودة وسبب هروب كثير من المستثمرين من السوق،أن عدم الإفصاح الشامل (التام) في القوائم المنشورة وعدم تدقيقها من قبل المراجع الخارجي ربما يؤدي إلي خروج المؤسسة من سوق المال كلياً. والتواطؤ وعدم الاستقلالية من قبل المراجع الخارجي قد يؤدي إلي تضليل مستخدمي القوائم المالية المنشورة مما يؤدي إلي خروجهم من أسواق المال.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة الأسواق المالية والتعرف علي طبيعة عملها والاستراتيجيات والآليات المستخدمة فيها.
2. أهمية دور المراجعة الخارجية في تدقيق وفحص القوائم المالية المنشورة.
3. مدى مساهمة السوق في توعية المستثمرين، وأصحاب رؤوس الأموال المدخرة لاستثمارها في الأوراق المالية.

فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة حدد الباحث الفرضيات التالية هي:

[1] هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

[2] هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم كفاءة أداء المؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الوصفي التحليلي لإختبار من فرضيات البحث.

الإطار النظري : مفهوم كفاءة القوائم المالية

تتركز نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم المالية، لذلك فإن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية يتطلب تحديد مفاهيم القوائم المالية وما تتضمنه من عناصر رئيسية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية(وليد ناجي الحيالي وبدر علوان, 2002م). إن القوائم المالية لا تعطي سوى جزء من المعلومات في الوقت الحالي. وفي ظل تعقدات بيئية أداء الأعمال أصبح من المستحيل الإفصاح عن كافة المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو التقارير المالية داخل القوائم المالية ذات الغرض العام. القوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين، كي تصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة.

إن القوائم المالية تتكون من نوعين: قوائم أساسية وقوائم ملحقة.
القوائم الأساسية هي التي يتم إعدادها بصورة دورية ومنظمة من الحسابات. وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) القوائم المالية الأساسية وهي قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية.(أمين السيد أحمد لطفي, 2008م) أما القوائم الملحقة فتمثل الإيضاحات المتممة متضمنة ملخصاً لأهم السياسات المالية وأية مذكرات إيضاحية أخرى.

خصائص القوائم المالية

هي الخصائص التي تجعل محتويات القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، من هذه الخصائص ما يلي (نعيم حسن دهمش, 1995م): الملاءمة والتي عُرفت على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، كما تعرف أيضاً على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومات وذلك لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو عندما تؤكد أو تصحح تقييمات ماضية.
تندرج تحت هذه الخاصية عدة صفات، منها ما يلي:

القدرة التنبؤية والتي تعرف بأنها القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الوصول إلى تنبؤات حول آثار الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية. وقيمة التغذية العكسية وهي قدرة المعلومات المحاسبية لمساعدة مستخدميها على تأكيد أو تصحيح التدفقات السابقة. وكذلك الموقوتية وهي توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت المناسب، أي قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم. هذا فضلاً عن الموثوقية والتي تعني خلو المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية لمستخدميها من الأخطاء العامة أو الجوهرية، وذلك التحيز إلى رأي أو جهة معينة، فموثوقية المعلومات مسألة واجبة وضرورية للأفراد أو الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لتقييم صحة محتويات المعلومات، ولتحقيق هذه الخاصية يجب أن تتمتع المعلومات بعدة صفات، منها قابلية الصحة والتحقق: أي درجة الإنفاق أو الإجماع بين الأفراد المستقلين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام الأساليب والأدوات، أي وصول عدة محاسبين إلى نفس النتيجة أو الاستنتاج بالنسبة لدراسة وتحليل مجموعة من القوائم المالية بإتباع نفس أسس القياس. والعرض الصادق وهو وجود توافق أو تطابق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين مصادرها أو الأحداث التي تمثلها، وهذه الأرقام أو أية معلومات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية. والحياد ويقصد به اختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفضيل طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب طرف آخر، بل يجب أن تكون المعلومات واقعية وحقيقية، ذلك لأن القوائم المالية تعرض بشكل يخدم أغراض عامة تهم جميع الأطراف. وكذلك القابلية للفهم والتي تعني هذه الخاصية أن المعلومات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية.

يجب أن تكون قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين، حيث يجب أخذ مستوى معرفة المستخدمين للأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية في الاعتبار عند إعداد القوائم المالية. والقابلية للمقارنة والتي تزيد أهمية القوائم المالية إذا تمتعت بخاصية المقارنة، وهي إمكانية مقارنة القوائم المالية للمشروع بقوائم مالية لمشروع أخر أفقياً، أو مقارنة القوائم المالية للمشروع نفسه من فترة لأخرى رأسياً. تتم عملية المقارنة بين القوائم المالية. إذا تم قياسها ونشرها بأسلوب مشابه، وتساعد خاصية المقارنة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحديد وتشخيص أوجه التشابه والاختلاف في الظواهر الاقتصادية بين المشاريع المختلفة أو داخل المشروع نفسه. وقائمة الدخل هي تقرير يتم إعداده لقياس مدى نجاح المنشأة خلال فترة معينة، وتعتبر قائمة الدخل أحد المعايير السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرض القائمة في شكل تقرير مالي موصى في نتيجة الأعمال خلال فترة زمنية معينة، إلا أنه في بريطانيا يستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر في شكل حساب (رضوان حلوة حنان, 1998م). يشار إلى قائمة الدخل أحياناً بقائمة الربح. وهي تهدف إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة أو ربع سنة) في استقلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمون بهذه القائمة للحكم على ربحية المشروع تحديد قيمة الاستثمارات والديون، فهي تقدم للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم في التنبؤ بكمية ووقت وعدم التأكد فيها يتعلق بالتدفقات النقدية.تساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلة بطرق متعددة:

أولاً: فإن المستثمرين والدائنين يمكنهم استخدام المعلومات في قائمة الربح لتقييم الأداء الخاص بالشركة في السنوات السابقة، ورغم أن نجاح المشروع في الفترات السابقة لا يعني استمرار النجاح في المستقبل، فإن هناك افتراض بالارتباط بين الأداء الماضي والمستقبلي مما يساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل.

ثانياً: فإن قائمة الربح تساعد المستخدمين على تحديد درجة المخاطرة (عدم التأكد) بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية والمعلومات عن المكونات لصافي الربح مثل الإيرادات، المصروفات، المكاسب والخسائر تلقي الضوء على العلاقة بين هذه العناصر. وعن طريق هذه المعلومات نستطيع تحديد أثر التغير في الطلب على منتجات الشركة على الإيرادات والمصروفات وصافي الربح بالتالي، وكذلك فإن فصل الأداء التشغيلي عن المجالات الأخرى للأداء، يمكن أن يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين.

ونظراً لأن العمليات التشغيلية تعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الإيرادات والتدفقات النقدية، فإن النتائج الخاصة بالعمليات العادية المستمرة (التشغيلية وغير التشغيلية) يكون لها أهمية نسبية من وجهة نظر المستثمرين والدائنين أكبر من تلك النتائج الخاصة بالأنشطة والأحداث غير المتكررة وهو ما تظهره قائمة الربح.

هدف قائمة الدخل:

قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرض عامة في شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال خلال فترة زمنية معينة، مبتدأ بالمبيعات مطروحاً منها تكلفة المبيعات وبقية المصاريف الأخرى (رضوان حلوة حنان, 2003م). أما في بريطانيا، فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، حيث تعرض الإيرادات في الجانب الدائن والمصروفات في الجانب المدين.

أهم الأهداف بالنسبة لقائمة الدخل هي:

1. تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها.
2. تقييم جدوى الاستثمار وعوائدها.
3. تقييم مدى جدارة المشروع بالاقتراض من المصارف وجمهور المستثمرين.

تنقسم قائمة الدخل، طبقاً لأحد مفهومين أساسيين للربح المحاسبي، إلى قسمين رئيسيين:

1.القسم الأول: ويختص ببيان نتائج النشاط الجاري أو النشاط التشغيلي (Operation Section)، وينتهي هذا القسم بتحديد رقم صافي ربح العمليات الجارية أو ربح النشاط الجاري ويمكن إعداد بإحدى طريقتين:

أ. طريقة إجمالية، ويتم فيها تحديد رقم النشاط الجاري في خطوة واحدة (Single- Step)، وهنا يتم تجميع القائمتين في مجموعتين: مجموعة الإيرادات ومجموعة المصروفات، وبخصم إجمالي المجموعة الثانية دفعة واحدة من إجمالي المجموعة الأولى نصل إلى رقم صافي الربح الجاري.

ب. طريقة تحليلية، ويتم فيها تحديد رقم صافي الربح الجاري على خطوات (Multiple-Step) وهنا يتم المقابلة بين عناصر الإيرادات وعناصر المصروفات على مراحل وبحيث يتم الإفصاح عن مفاهيم مختلفة لربح النشاط الجاري مثل: مجمل الربح، الربح قبل وبعد احتساب الضرائب ××× وهكذا.

2.القسم الثاني: ويختص ببيان نتائج الأنشطة الأخرى غير التشغيلية أو التي لا ترتبط بالنشاط الجاري المعتاد(non-operating section) وبإضافة نتائج هذه الأنشطة إلى النتائج في القسم الأول نصل إلى النتائج النهائية ممثلة في رقم صافي الربح الشامل أو الدخل الشامل.

يرى الباحث أن قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة لا تصلح لأغراض التحليل، لأنها لا توضح البيانات اللازمة لاستنباط العلاقة الهامة بين الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأنشطة المشروع وعملياته الأساسية. وبالتاي أن الأسلوب الأول لقائمة الدخل يوضح أن الوصول لصافي الدخل يكون نتيجة تجميع الإيرادات مطروحاً منها جملة المصروفات والتكاليف التي أدت للحصول على الإيرادات، أما الأسلوب الثاني فيعبر عن العلاقة بين المصروفات وكيفية تحقيقها للإيرادات.

إن أسلوب عرض قائمة الدخل وفق الأسلوب الثاني يمكن مستخدمي القوائم المالية من الاستفادة القصوى من هذه القائمة، وذلك لربط كل بند من بنود المصروفات ببند إيراداته التي حققتها.

الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

عرفت القوائم المالية بأنها عبارة عن الوسائل الرئيسية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات المالية لمستخدميها، بحيث تعمل على تزويدهم بالمعلومات المالية التاريخية عن المنشآت (Donald E, Kieso and Jerry, 1998). وبأنها الناتج النهائي للمحاسبة المالية، وتعتبر القوائم المالية مصدراً رئيسيا للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المشروع خلال فترة معينة، وعن المركز المالي والتغيرات التي حدثت علي هذا المركز عن فترة ما (رضوان وليد العمار, 1997م).

كما عرفت أيضاً بأنها مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة، وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية، وعلي أساس منطقي وبصورة منسقة. وعرفت بأنها (محمد مطر, 1993م) الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية التي قد تحتوي علي معلومات من خارج السجلات المحاسبية. وبأنها (سمير محمد الشاهد, 2000م) المنتج النهائي للنظم المحاسبية الذي ينتظر العديد من الأطراف كالمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم من الأطراف الأخرى التي ترتبط بالتقارير المالية. وان تحتوي القوائم المالية (أحمد عبدالقادر, 2003م) بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدقيق النقدي في نهاية السنة المالية والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن النتائج الفعلية في جميع الظروف والتي تؤدي إلى أن القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة صادقة وذلك بالاستناد إلى جميع النواحي ذات الأهمية الجوهرية التي تتطلبها تلك المعايير.

ثانياً: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية (يوسف محمد جربوع, 2006م) لتقديم أ/معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق ما يلي:

1. القدرة علي تقويم مواطن القوة والضعف للمشروع.
2. بيان مصادر التمويل والاستثمار للمشروع.
3. تقويم قدرته علي مواجهة التزاماته.
4. بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقويم قدرته علي النمو.

ب/ تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الإرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة (التشغيلية) ولتحقيق ما يلي:

1. تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين.
2. إظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين.
3. توفير أعمال للعاملين ودفع ضرائب وتوفير تمويل لعمليات التوسع.
4. تزويد الإدارة بمعلومات للتخطيط والرقابة.
5. بيان ربحية المشروع طويلة الأجل.

ج- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمنشاة.

د- الإفصاح عن أي معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

رابعاً: أنواع القوائم المالية

تعد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها والقوائم المالية شائعة الاستخدام هي:

1. قائمة الدخل أو (نتيجة الأعمال)
2. قائمة المركز المالي أو (الميزانية)
3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو (قائمة حقوق المساهمين)
4. قائمة التدفقات النقدية
5. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية

عرفت بأنها (طارق عبد العال حماد، 2005م) قائمة تفسر المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة. وكذلك عرفت بأنها تلك القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة التي ولدتها المنشأة وتوزيع تلك التدفقات على مصادر التمويل. وعرفت كذلك (منير ابراهيم هندي, 2002م) بأنها قائمة تقدم معلومات هامة حول قدرة المشروع على سداد التزاماته وسداد التوزيعات والفوائد وهو ما ينعكس على أسعار الأسهم وقيمة المنشأة السوقية وقائمة التدفقات النقدية وحداها وبدون القوائم الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين، وهي ليست بديل عن القوائم المالية الأخرى بل لهما محتوى معلوماتي بالنسبة للمستثمرين. كما عرفها البعض بأنها (مصطفى جاموس, 1999م) القائمة التي تعكس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة المالية. كما عرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها عبارة عن قائمة سنوية تعد استنادا إلى الأساس النقدي، وخلاصتها إظهار التغير في النقود وأشباه النقود بين أول المدة وأخرها.

وتشمل أهداف قائمة التدفق النقدي

1. التقييم الارتدادي للتدفقات النقدية الحالية (التاريخية).
2. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلة.
3. تقييم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسيع.
4. تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

أهمية قائمة التدفق النقدي

تظهر أهمية قائمة التدفق النقدي من أهمية المعلومات التي تقدمها هذه القائمة عن مصادر واستخدامات الأموال التي تظهرها قائمتي الدخل والمركز المالي، وبالتالي فهي تمثل حلقة وصل بين القائمتين.

ومن خلال التعريفات أعلاه للقوائم المالية يري الباحث أن القوائم المالية تمثل الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشا نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية علي البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن إن تستفيد منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة وعلما بان القوائم المالية والتقارير المالية هي الوسيلة الوحيدة والمقبولة لدي كل الأطراف لتوصيل المعلومات المحاسبية لكافة المستفيدين سواء كانت جهات حكومية مثل (مصلحة الضرائب أو ديوان الزكاة) أو مستثمرين، دائنين، عاملين أو مساهمين، أو المحللين الماليين والمديرين وغيرهم من المستفيدين من بيانات القوائم والتقارير المالية.

احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمعلومات

يتم تقسيم احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى نوعين رئيسيين أولهما، المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية، والمعلومات المحاسبية لتلبية الاحتياجات الداخلية. (يس أحمد عيسى، 1993م) إن درجة عدم التأكد من المعلومات تختلف بين الأطراف الداخلية والخارجية التي تستخدم تلك المعلومات، فالأطراف الخارجية عليها أن تعمل في ظل درجة كبيرة من عدم التأكد نتيجة لعدم معرفتها للكثير من الحقائق والأحداث الهامة التي وقعت أو تلك التي ستقع، في حين تنقص درجة عدم التأكد التي في ظلها يتخذ المستخدمون الداخليون قراراتهم نظراً لأنهم علي اتصال بالوحدة المحاسبية وإنهم علي علم بالأحداث الهامة بالمشروع. كما (محمد سمير الصبان، 1988م) يمكن عرض احتياجات كل من الأطراف الخارجية والداخلية من المعلومات الواردة في القوائم المالية كالآتي:

1.احتياجات الأطراف الخارجية من المعلومات المحاسبية والتي تضمن فئة المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية كلا من:

أ. المستثمرون: سواء أكانوا حملة أسهم أو سندات وسواء أكانوا حاليين أو محتملين لهم علاقة مباشرة بالمشروع، (عمر حسنين، 1985م) وبالتالي فان عليهم أن يقروا في ضوء دراستهم لما تعرضه القوائم المالية علاقتهم المستقبلية بالمشروع، أو إذا كانوا سيبيعون أو يشترون أو يحتفظون باستثماراتهم في المشروع.

ب. المقرضون: تهتم هذه الفئة بمعرفة قدرة الشركة علي دفع الديون المستحقة عليها عند استحقاقها، وعلي الوفاء بالفوائد التي تترتب علي تلك الديون، لذلك فهم يحتاجون إلى المعلومات التالية:

1. سيولة الشركة لأنها المؤشر الامثل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.
2. ربحية الشركة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل لأنها المؤشر الأفضل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل.
3. السياسات التي اتبعتها الشركة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.

ج. العملاء: إن اهتمامات العملاء المباشرة الخاصة بالمعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية للمشروع تنبع من التعرف علي بعض النواحي المهمة المتعلقة باستمرارية المنشاة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها.

د. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: هم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، والدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمنشاة على مدى زمني اقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المنشاة كعميل رئيسي لهم، (محمود السيد الناغي، 2011م) ويحتاج أصحاب الديون قصيرة الأجل بصفة عامة إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بأنواع الائتمان التي يمكن منحها للمشروع والضمانات والشروط المتعلقة بها.

هـ. الحكومات ووكالاتها (مؤسساتها): الجهات العامة قد تكون لها اهتمامات عامة أو عامة بما تنشره المشروعات من معلومات وبيانات مالية، حيث تهتم الحكومات ووكالاتها، بعملية توزيع الموارد وبالتالي نشاطات المشروع، (ثناء علي قباني، 2009م) من أجل تنظيم نشاطات المشروع وتحديد السياسات الضرورية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

و. الجمهور: يؤثر المشروع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة، علي سبيل المثال، قد تقدم المشروعات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها: (عبدالوهاب نصر علي، 2007م) عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المشروع وتنوع نشاطاتها.

ز. الدارسون والباحثون: (سناء محمود، 1992م) يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من عمل الأبحاث والدراسات الميدانية والتطبيقية المتنوعة.

2.احتياجات الأطراف الداخلية من المعلومات المحاسبية:

لم تلق المحاسبة كأداة داخلية لخدمة إدارة المشروع اهتماماً كبيراً (D.E. Young, 1985) إلا منذ وقت قريب فقد كان اهتمام المحاسبة يتركز على خدمة المستخدمين الخارجيين بتلبية ما يحتاجون إليه من معلومات في اتخاذ قراراتهم والعمل المستمر على تحسين طرق قياس وعرض هذه المعلومات بما يمكنهم من ظهور وظائف جديدة ومسؤوليات جديدة كل ذلك خلق حاجات جديدة للمعلومات المحاسبية. يستنتج الباحث انه لابد من عرض اكبر كم من المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للقضاء علي ظاهرة التحيز في الحصول علي المعلومات، ففي حالة استفادة أطراف معنيين بالمعلومة قبل وصولها لكافة المستخدمين فان ذلك يؤدي لتحول المستثمرين عن الاستثمار في الأسهم إلى قطاعات أخرى. ويرى الباحث أن لتعدد الأطراف المستفيدين من المشروع وبخاصة كثرة عدد المساهمين أصحاب المشروع، وتوكيلهم الإدارة بتسيير أعمال المشروع لمصلحتهم دور في نشر المعلومات التي يرغب بها مستخدمو القوائم المالية، ويتصف مستخدمو القوائم المالية من خارج المشروع بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح، ولكل من هذه الأطراف هدف معين من

تحليل وتفسير القوائم المالية، حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذا المشروع للمعلومات، لذلك فان الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المشروع سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. يخلص الباحث إلى انه بالرغم من تعدد فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية إلا أن نفع المعلومات يتوقف علي من يتخذ القرار ومنهجية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى طريقة متخذ القرار في كفاءة هذه المعلومات.

يستنتج الباحث من خلال المحددات والعيوب وجوانب القصور السابقة النقاط التالية:

1.إن التسجيل التاريخي للبيانات المالية للأحداث يشكل نوعاً من عدم الانسجام بين هذه الأرقام.

2.إن التغيرات الشخصية تتسبب في كثير من الاختلافات في عمل المقارنات لنفس البيئة التي تنتمي إليها الشركة.

3.إن تصرفات الإدارة وخاصة بمحتوي القوائم المالية ومضمونها تؤدي إلى المغالاة فيها مما يعكس صورة بعيدة كل البعد عن الجوهر الحقيقي لما تحتويه القوائم المالية من معلومات حقيقية.

4.إن السماح باستخدام البدائل المتعددة للقياس المحاسبي وإجراء التغييرات في السياسات المحاسبية يوفر فرصة أمام إدارة الشركة لاستغلال هذه الميزة في تحسين صورة وربحية الشركة ومركزها المالي، كما يحد أيضاً من قدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية في ظل اختلاف السياسات المحاسبية المتبعة.

5.إن معظم المؤشرات والبدائل المستخدمة في القياس والإفصاح والتي تعتمد عليها هذه البيانات قد تكون مضللة بحد ذاتها.

6. إن مثل هذه الأصول تمثل حجماً كبيراً في تقويم العديد من الشركات ومع ذلك لا تظهر بالقوائم المالية وهذا يفرض علي مستخدمي القوائم المالية تحليل البنود التي لا تظهر في القوائم المالية والبحث عن القيم العادلة لها ما أمكن عند تقويم هذه القوائم.

لذلك فان القصور في القوائم المالية والمعلومات التي تحتويها في ظل وجود معلومات غير كمية أو مالية قد تؤثر علي جودتها وأهميتها، إن أي إهمال لهذه المعلومات قد يؤثر على مصداقية وموضوعية هذه البيانات وأية قرارات تصدر بناء عليها، ومعظم هذه المعلومات وصفية كسمعة الإدارة ومعدلات دوران الموظفين ونوعية المنتجات ودرجة تنافسية الشركة في الأسواق والآثار البيئية المحيطة بها، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ونوعية السياسات المحاسبية الرئيسية التي تتبناها إدارة الشركة بشان إعداد القوائم المالية (نعيم حسن دهمش, 1995م)، وعلى مستخدمي القوائم المالية أن يسعوا بأنفسهم للحصول عليها من مصادرها المختلفة. هنا يبرز دور مراجع الحسابات الخارجي في إن يقوم بإبداء رأيه بعدالة عرض القوائم المالية للوضع المالي للشركة ومدى التزام الشركة بالثبات والاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية وفي كفاية المعلومات المحاسبية للقوائم المالية.

القوائم المالية باعتبارها وسيلة لتوفير (مصطفى عيسى خضر, 1996م) احتياجات الأطراف المختلفة قد تأثرت بدورها نتيجة هذه التغيرات وقد انعكس ذلك على الأسس والقواعد المستخدمة في إعداد القوائم المالية من حيث كمية ونوع المعلومات المحاسبية التي تعرضها هذه القوائم. إن إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية لا تتوقف فقط على معرفة الاحتياجات (نعيم حسن دهمش, 1995م) وإنما يستلزم توفير خصائص معينة في المعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية إلى جانب مراعاة بعض الجوانب في الكيفية التي يتم بها عرض المعلومات في هذه القوائم المالية مما يتطلب ذلك وضع مجموعة من المعايير التي ينبغي توافرها في المعلومات الواردة في هذه القوائم حتى تتمكن من إشباع احتياجات مستخدميها.

إن إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية يتأثر بمدى قدرة النظام المحاسبي للمشروع على توفير البيانات اللازمة وذلك باعتبار إن النظام المحاسبي هو الأداة التي يمكن بواسطتها توفير المعلومات المحاسبية المطلوبة وعرضها بالشكل والتوقيت اللذين يحققان الفعالية في استخدامها (رضوان وليد العمار, 1997م). عنيت الجهات الحكومية والتنظيمية والمهنية بمهنة المحاسبة بوضع معايير محاسبية عالية الجودة لضمان سلامة نظام التقارير المالية بصفة عامة وجودة القوائم المالية بصفة خاصة، في سبيل ذلك تشكلت لجان ومجالس معايير المحاسبة والتي تضع وتستمر في إدخال تعديلات متتالية وهامة بتحسين جودة القوائم المالية. يرى الباحث أن عرض معلومات مالية ملائمة موثوقة يؤدي إلى حسن توجيه موارد المجتمع ورفع كفاءة السوق وجعلها سوق جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري من التقارير المالية ومجموعة القوائم المالية هي أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وهي شمولية من إن المنشات تقدم بها أوضاعها المالية إلى متخذي القرارات من حيث توفير المعلومات اللازمة عن أداء المنشأة ومركزها المالي وموقف السيولة وتدفق الأموال.

نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية

أولاً: الرؤية والرسالة والقيم

تمثلت الرؤية المستقبلية (سوق الخرطوم للأوراق المالية, 2016م) والرسالة والقيم لسوق الخرطوم للأوراق المالية في الأتي:

1. الرؤية: الارتقاء بسوق الخرطوم للأوراق المالية إلى مصاف الأسواق الإقليمية والعالمية في مجال التقنية والضبط المؤسسي والمهنية والخدمات المالية.

2. القيم: وتتمثل في العمل بروح الفريق الواحد، الإخلاص والتفاني وأعمال القيم الإسلامية، الأمانة والشفافية، التميز والعمل بمهنية وشمولية، كسب رضاء عملائنا.

اختصاصات السوق وسلطاته

يكون للسوق في سبيل تحقيق الأغراض المنصوص عليها (هندي منير ابراهيم, 2003م)، الاختصاصات والسلطات الآتية:

1. تنظيم ومراقبة أدراج الأوراق المالية والتعامل فيها شراء وبيعا.

2. الترخيص لممثلي شركات الوساطة المالية للعمل داخل السوق وفقا لما تحدده اللوائح.
3. مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع الجهات المختصة.
4. إبرام العقود والاتفاقيات ذات الصلة باختصاصاته وسلطته.

أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية

نص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية (سوق الخرطوم للأوراق المالية, 2016م) على أن تكون للسوق الأغراض التالية:

1. تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً.
2. تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية مما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد السوداني.
3. العمل على توسع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية.

دور السوق في الخصخصة وتحويل الشركات الخاصة والعائلية لمساهمة عامة (سوق الخرطوم للأوراق المالية, 2018م):

1. ساهم السوق في عملية الخصخصة لعدد من الشركات التي تمت خصخصتها وأثبتت نجاحها وخير مثال لذلك الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل) والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة وعدد من شركات الوساطة العاملة في السوق.
2. والآن أمام السوق عدد من الشركات التي صدر قرارا جمهوريا بخصخصتها والسوق عضواً في اللجنة التي تشرف على هذه العملية.

كما قامت إدارة السوق بالاتصال بالعديد من أصحاب الشركات الخاصة والعائلية لتوصيل فهم كيف يمكنهم الاستفادة من السوق، وقد أبدى بعضهم ملاحظات على قانون السوق وتم اخذ هذه الملاحظات في الاعتبار في نسخة القانون الجديد.

تحليل البيانات

جدول (1): يوضح إجمالي إجابات المبحوثين عن الفرضية الأولي (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	1356	66.5
أوافق	639	31.3
محايد	36	1.8
لا أوافق	8	.4
لا أوافق بشده	1	.0
المجموع	2040	100.0

المصدر:إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول أعلاه نجد أن 66.5% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة على " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. "و31.3% أوافق و1.8% محايد و 0.4% لا يوافق.

شكل رقم (1) يوضح إجمالي إجابات المبحوثين عن الفرضية الأولي (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.)

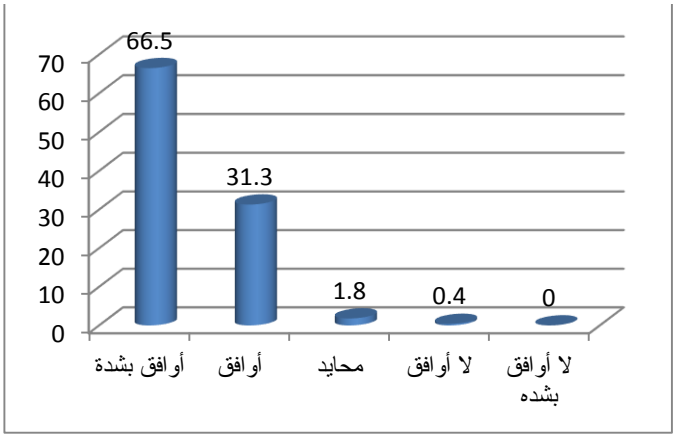

المصدر:إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2018م

جدول رقم (2) : يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولي (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	دقة عمل المراجع الخارجي تؤدى إلى شفافية القوائم المالية	40.265	1	.000	4.77	.421	5.00	دالة	أوافق بشدة
2	استقلالية عمل المراجع الخارجي يزيد من كفاءة فعالية أداء القوائم المالية	120.632	2	.000	4.75	.451	5.00	دالة	أوافق بشدة
3	دقة عمل المراجع الخارجي تؤدي إلى تحسين عملية المراجعة في القوائم المالية	120.632	2	.000	4.75	.451	5.00	دالة	أوافق بشدة
4	التزام مكاتب المراجعة بتأهيل المراجعين الخارجيين يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة في ألقوائم المالية.	30.118	1	.000	4.74	.443	5.00	دالة	أوافق بشدة
5	التأهيل المهني للمراجع الخارجي يساعد في تصحيح القوائم المالية	72.059	2	.000	4.59	.523	5.00	دالة	أوافق بشدة
6	دقة عمل المراجع الخارجي تؤدي إلى مصداقية القوائم المالية	74.397	2	.000	4.60	.534	5.00	دالة	أوافق بشدة
7	استقلالية عمل المراجع الخارجي يؤدي إلى نجاح القوائم المالية في أسواق المال	115.882	3	.000	4.49	.678	5.00	دالة	أوافق بشدة
8	دقة المراجع الخارجي تؤدي إلى تعزيز الثقة في تقارير المراجع	77.882	2	.000	4.62	.545	5.00	دالة	أوافق بشدة
9	استقلالية المراجع الخارجي تحقق العدالة والمصداقية وضمان النزاهة والحياد في التقارير المالية.	158.176	3	.000	4.63	.581	5.00	دالة	أوافق بشدة
10	الالتزام بمعايير المراجعة تؤدى إلى كفاءة القوائم المالية	89.397	2	.000	4.66	.490	5.00	دالة	أوافق بشدة
11	إتباع جودة المراجعة فى إعداد التقارير المالية يؤدى إلى تحسين كفاءة تقرير المراجع الخارجي	72.809	2	.000	4.60	.536	5.00	دالة	أوافق بشدة
12	التزام المراجع الخارجي بدقة مراجعة القوائم يزيد من تحسين عملية المراجعة الخارجية	152.176	3	.000	4.62	.584	5.00	دالة	أوافق بشدة
13	دقة المراجعة الخارجية تؤكد سلامة القوائم المالية	135.529	3	.000	4.56	.606	5.00	دالة	أوافق بشدة
14	الالتزام بتطبيق معايير المراجعة يزيد من تطوير القوائم المالية	139.588	3	.000	4.58	.578	5.00	دالة	أوافق بشدة
15	وعى المراجعين الخارجين وتحليل القوائم المالية يساعد على اكتشاف الأخطاء	154.412	3	.000	4.62	.609	5.00	دالة	أوافق بشدة

المصدر:إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للعبارات الفرضية اقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارة الفرضية الأولى.

من الجدول أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للعبارات أقل من 0.05 أي ذات دلالة بمعنى أنة توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات ألمبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارة الفرضية الأولى.

جدول رقم (3) يوضح إجمالي إجابات المبحوثين عن الفرضية الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)

العبارة	العدد	النسبة %
أوافق بشدة	958	47.0
أوافق	1002	49.1
محايد	63	3.1
لا أوافق	16	.8
لا أوافق بشده	1	.0
المجموع	2040	100.0

المصدر:إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول أعلاه نجد أن 47.0% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة على " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية "و49.1% موافق و3.1% محايد و 0.8% لا يوافق.

شكل رقم (2) يوضح إجمالي إجابات المبحوثين عن الفرضية الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)

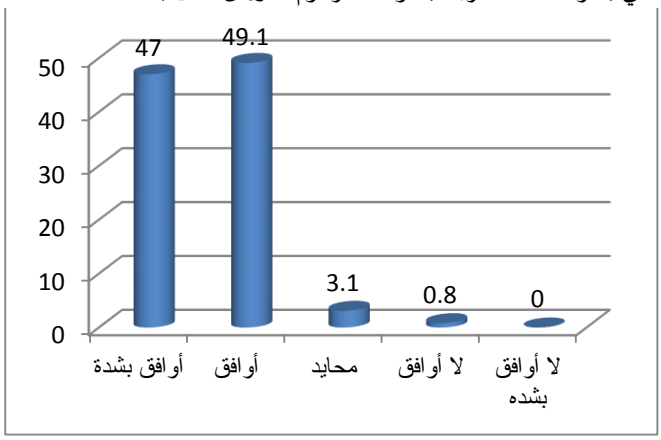

المصدر:إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2018م

جدول رقم (4): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية وتقويم الأداء المالي بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)

رقم العبارة	العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الاستنتاج	التفسير
1	دعم المنظمات المهنية لاستقلالية المراجعة الخارجية يزيد من كفاءة أداء المؤسسات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية	110.176	3	.000	4.23	.644	4.00	دالة	أوافق
2	دعم المنظمات المهنية لاستقلالية المراجع الخارجي يزيد من فعالية الأداء	132.176	3	.000	4.27	.577	4.00	دالة	أوافق
3	التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة يؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء	67.515	2	.000	4.43	.512	4.00	دالة	أوافق
4	بذل العناية المهنية اللازمة من قبل المراجع الخارجي تساعد في تحقيق جودة الأداء	126.059	3	.000	4.42	.565	4.00	دالة	أوافق
5	استقلالية عمل المراجع الخارجي يزيد من كفاءة الأداء بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق	102.765	3	.000	4.38	.656	4.00	دالة	أوافق

	المالية								
6	دقة المراجعة الخارجية تساعد فى تحسين زيادة الأداء بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية	122.000	3	.000	4.49	.584	5.00	دالة	أوافق بشدة
7	التزام المؤسسات بتطبيق معايير المراجعة يؤدى إلى رفع كفاءة أداء المراجعة الخارجية	124.412	3	.000	4.45	.569	4.00	دالة	أوافق
8	تأهيل المراجعين يساعد في إبداء الرأي المستقل في الأداء المؤسسي	120.529	3	.000	4.45	.581	4.00	دالة	أوافق
9	دعم المنظمات المهنية لاستقلالية المراجع الخارجي تساهم في تسحين مستوى أداء جودة التقارير المالية	124.647	3	.000	4.44	.568	4.00	دالة	أوافق
10	دعم المنظمات المهنية لاستقلالية المراجع الخارجي توفر الاهتمام بتطوير الأداء في القوائم المالية	56.706	2	.000	4.47	.557	4.50	دالة	أوافق بشدة
11	دقة المراجعة الخارجية تؤدى إلى تعزيز كفاءة أداء المؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية	116.882	3	.000	4.44	.618	4.00	دالة	أوافق
12	دقة المراجعة الخارجية تحقق العدالة والمصداقية وضمان النزاهة في أداء التقارير المالية بالمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية	122.647	3	.000	4.49	.584	5.00	دالة	أوافق بشدة
13	وعى المستثمر وتحليل القوائم المالية يزيد من كفاءة أداء المراجعة الخارجية	116.882	3	.000	4.48	.632	5.00	دالة	أوافق بشدة
14	دقة المراجعة الخارجية تساعد على كفاءة أداء نشاط العميل	118.059	3	.000	4.47	.596	5.00	دالة	أوافق بشدة
15	يحرص المراجع الخارجي على أداء واجباته في خدمة المجتمع	101.353	3	.000	4.41	.683	4.50	دالة	أوافق بشدة

المصدر:إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية اقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (3)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارة الفرضية الثانية.

الخاتمة

أولاً: النتائج

من خلال دراسة موضوع الورقة توصل الباحث للنتائج الآتية:

1.تسهم المراجعة الخارجية في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية الخاصة بالقرارات الاستثمارية لتقويم استمرارية المشاريع الاستثمارية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

2.التزام المستثمر وتحليله للقوائم المالية التي تم تحسين خصائصها يؤدي إلى رفع كفاءة قرارات الاستثمار المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
3.المراجعة الخارجية تساعد المستثمرين في المفاضلة بين أفضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية كما أن إتباع معايير جودة المراجعة تؤدي إلى تقويم الأداء المالي لقرارات الاستثمار للمؤسسات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:
1.على مكاتب المراجعة والمؤسسات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية الاهتمام بمحددات دور المراجعة الخارجية في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية وترشيد قرارات الاستثمار المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
2.ضرورة تطبيق المبادئ والمعايير والتعليمات الصادرة من الهيئات المختصة والجهات المعنية لرفع مستوى المراجعة الخارجية وتحسين مستوى أداء القوائم المالية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
3.بث الوعي بين أوساط مستخدمي القوائم المالية لعملية المراجعة الخارجية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

المراجع

وليد ناجي الحيالي ود. بدر علوان (2002م)، المحاسبة المالية في القياس والانحراف والإفصاح المحاسبي، (الجزء2، دار الوراق للنشر), ص79.

أمين السيد أحمد لطفي (2008م)، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المحاسبة المالية، (القاهرة: الدار الجامعة)، ص79.

نعيم حسن دهمش (1995م)، القوائم المالية والمبادئ الحاسبية، (عمان: مؤسسة الوراق)، ص23.

رضوان حلوة حنان (1998م)، تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية المحاسبة، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع)، ص313.

رضوان حلوة حنان (2003م)، النموذج المحاسبي المعاصر، (عمان: دار وائل للنشر) ص226.

رضوان وليد العمار (1997م)، أساسيات في الإدارة المالية، مدخل اتخاذ قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع)، ص27 .

محمد مطر(1993م)، المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع)، ص589 .

سمير محمد الشاهد، د.طارق عبد العال حماد (2000م)، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية،(بيروت: اتحاد المصارف العربية)، ص25.

احمد عبد القادر(2003م)، مشاكل المعايير الحالية لقياس الربح ودورها في ظهور قوائم بروفورما الأرباح، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد2)، ص 403 .

يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس(2006م)، تحليل وتقييم مدي استخدام معايير المحاسبة الدولية غير العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة في دولة فلسطين، دراسة ميدانية تحليلية، (المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول)، ص263 .

طارق عبد العال حماد (2005م)، التقارير المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص268.

منير إبراهيم هندي (2002م)، الإدارة المالية – مدخل تحليلي معاصر، (طنطا: المكتبة العربية الحديثة، ط4)، ص60.

مصطفي جاموس (1999م)، قائمة التدفق النقدي احد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبية في سورية، (دمشق:مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد15، العدد الأول)، ص246 .

ياسين احمد عيسي (1993م)، أهمية المعلومات المحاسبية ومدي توافرها في التقارير المالية، (الأردن: مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، الأردن: المجلد6، العدد2)، ص385 .

محمد سمير الصبان (1998م)، دراسات في المحاسبة المالية- أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الإسكندرية: الدار الجامعية،) ص ص76-75 .

عمر حسنين(1985م)، تطور الفكر المحاسبي، (الإسكندرية: دار الجامعات المصريةً)، ص66

محمود السيد الناغي (2011م)، دراسات في نظرية المحاسبة، مدخل معاصر، (المنصورة: المكتبة المصرية)، ص289.

ثناء علي قباني (2009م)، مبادئ المحاسبة، (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص ص15-14 .

عبد الوهاب نصر علي (2007)، القياس والإفصاح المحاسبي، وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية /ج1، (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص40 .

سناء محمود (1992م)، مدي اعتماد الشركات المالية علي القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، الجامعة الأردنية، عمادة الدراسات العليا)، ص24 .

مصطفي عيسي خضر(1996م)، المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات، ط2،(الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات)، ص10

رضوان وليد العمار(1997م)، أساسيات في الإدارة المالية- مدخل اتخاذ قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع)، ص27 .

سوق الخرطوم للأوراق المالية ، التقرير السنوي، الثاني والعشرين 2016 م، ص10.

هندي، منير إبراهيم (2003م) ، "أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال : الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، المكتب العربي الحديث، الإسكندري, ص 4.

التقرير السنوي، سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم، 2016م)، ص10.

مقابلة شخصية مع إدارة البحوث والتطوير، سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: الموقع الجديد، 2018/2/17م).

Donald E, Kieso and Jerry(1998), Weygandt, Intermediate Accounting, Ninth

Edition, John Wily and Sons, Inc,new York.p.3.

D.E. (1985)Young Effective Pressentation of Reports Information for Understanding William Falco m ed reporting Financial to management .N.Y.A.M.A..p.14.